محضر الاجتماع الثاني الاستثنائي
للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة

- اجتماع عن بعد -

21 مايو 2020

تنفيذا لأحكام الفقرة الثانية من القرار رقم 2020/295 الذي اتخذه المجلس التنفيذي في اجتماعه غير العادي المنعقد عن بعد يوم 2020/4/20 وبدعوة من الامانة العامة، عقدت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة اجتماعها الثاني الاستثنائي عن بعد يوم 21 ماي 2020 ، وذلك بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم:

دولة الكويت/ ديوان المحاسبة

- **السيد/ عبدالله علي الشيتان** رئيس اللجنة

جمهورية مصر العربية/ الجهاز المركزي للمحاسبات

- **السيدة/ سحر رشدي ابراهيم** نائب رئيس اللجنة

الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

- **السيد/حسام الدين القزي** مقرر اللجنة

ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية

- **السيدة/ آلاء الهياجنة** عضو
- **السيدة/ عهود العيفان** عضو

الجمهورية التونسية/ محكمة المحاسبات

- **السيدة/ شريفة قويدر** عضو

جمهورية العراق / ديوان الرقابة المالية الاتحادي

- **السيد/ عامر عبد الصاحب عنتيك** عضو
- **السيد/قبس وعد رشيد** عضو

سلطنة عمان/جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

- **السيد/محمد بن حمدان بن سعيد الجابري** عضو

دولة قطر/ ديوان المحاسبة بدولة قطر

- **الشيخ /عبدالله بن حمد آل ثاني** عضو

ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية

- **القاضي/ عبد الرضا ناصر** عضو
- **السيد/ عمر الدغيلي** عضو

جمهورية مصر العربية/ الجهاز المركزي للمحاسبات

بجمهورية مصر العربية

- **السيد/ أسامة مصطفى السيد مطر** عضو
- **السيد/ محمد السيد محمد أبوزيد** عضو
- **السيدة/ نوران محمد الجزار** عضو

الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

- **السيد/المنجي الحمامي** عضو

وقد تعذّر حضور ممثل محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية عن الاجتماع.

وقد افتتح السيد / عبدالله علي الشيتان، (رئيس اللجنة) الاجتماع ، حيث رحب بأعضاء اللجنة وذكّر بقرارات المجلس التنفيذي الاستثنائي الستين للمنظمة.

وباشرت اللجنة على اثر ذلك أعمالها وفق البنود الواردة بجدول الأعمال.

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

استعرض السيد/ عبدالله علي الشيتان (رئيس اللجنة) مشروع جدول الأعمال، وفقا للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

البند الثاني: إعداد مشروع خطة استثنائية - ضبط الأنشطة التي تندرج في إطار المحور الثالث من الخطة الاستثنائية

البند الثالث: تحديد مكان وموعد انعقاد الاجتماع القادم.

وطلب من السادة والسيدات أعضاء اللجنة تقديم المقترحات أو التعديلات التي يرونها مناسبة، ولم يرد مقترحات في هذا الشأن. وتمّ إقرار جدول الأعمال.

البند الثاني: إعداد مشروع خطة استثنائية - ضبط الأنشطة التي تندرج في إطار المحور الثالث من الخطة الاستثنائية

اعتمد المجلس التنفيذي في قراره رقم 2020/295 م.ت. 60 الذي اتخذه في اجتماعه غير العادي المنعقد عن بعد بتاريخ 20 أبريل 2020 محاور الخطة الاستثنائية المقترحة من الأمانة العامة. وطلب المجلس من الأمانة العامة تعميمها على الأجهزة الأعضاء لإبداء رأيها فيها وتقديم مقترحاتها وملاحظاتها حول كل محور من محاور هذه الخطة.

وقد وردت على الأمانة العامة ملاحظات ومقترحات من الأجهزة الأعضاء في كل من مصر والعراق وقطر وسوريا . كما أفاد المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية بأن ليس لديه ملاحظات.

وقد نصّت الفقرة الرابعة من القرار سالف الذكر على أن تتولى اللجان والأمانة العامة دراسة هذه المقترحات وإعداد مشروع خطة استثنائية، وفي هذا الإطار، تمّ الاتفاق على أن تنظر لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة أولا في الأنشطة الخاصة باللجنة والمدرجة بالخطة الاستثنائية المقترحة وأن تدرس في مرحلة ثانية مقترحات وملاحظات الأجهزة العربية والأمانة العامة المتعلقة بهذه الخطة قصد ضبط الأنشطة التي سيتم إدراجها ضمن الخطة الاستثنائية لتتولى في مرحلة أخيرة توزيع هذه الأعمال بين أعضائها لتنفيذها.

I- النظر في الأنشطة المقترحة في إطار الخطة الاستثنائية :

تولى ممثل الأمانة العامة تلاوة أنشطة الخطة الاستثنائية والمتعلقة أساسا بتركيز تدخلات المنظمة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على الهدف الثالث المتصل بقطاع الصحة، ومنها مساعدة الأجهزة العربية على تنفيذ مقتضيات هذا الهدف الثالث صلب تخطيطها الاستراتيجي والتصرف في مواردها البشرية ونشر الوعي ضمن منظوريها حول صيغ مراقبة هذا الهدف. وتمّ في هذا الصدد اقتراح 3 أنشطة رئيسية كالآتي:

1- تنفيذ البرنامج الذي اقترحته اللجنة في اجتماعها الأول والمزمع تنفيذه بالتعاون مع مبادرة الانتوساي للتنمية على الهدف الثالث المتصل بقطاع الصحة باستعمال النموذج الجديد للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي أصدرته هذه الأخيرة (ISAM).

2- دراسة وتحليل أهم المؤشرات المستخدمة في القطاع الصحي والتي يمكن استخدامها كمعايير في برامج ومهام التدقيق في هذا المجال

3- التدريب على استعمال المعيار (إيساي 1620) المتعلق بالاستعانة بخبير للدور المحوري الذي تكتسيه الاستعانة بخبراء في هذا المجال

وبعد النقاش في الأنشطة المقترحة تم الاتفاق على الأنشطة الآتي ذكرها:

1- تنفيذ البرنامج الذي اقترحته اللجنة في اجتماعها الأول والمزمع تنفيذه بالتعاون مع مبادرة الانتوساي للتنمية على الهدف الثالث المتصل بقطاع الصحة باستعمال النموذج الجديد للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي أصدرته هذه الأخيرة (ISAM)،

2- دراسة وتحليل أهم المؤشرات المستخدمة في القطاع الصحي والتي يمكن استخدامها كمعايير في برامج ومهام التدقيق في هذا المجال وتجميعها في إطار قاعدة بيانات،

3- تنظيم ويبينار حول المعيار (إيساي 1620) المتعلق بالاستعانة بخبير من خلال تقديم الجانب النظري للمعيار وتقاسم تجارب الأجهزة في مجال الاستعانة بخبراء وخاصة في قطاع الصحة.

II- النظر في ملخص مقترحات الأجهزة والأمانة العامة ذات الصلة بنشاط لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة:

تولت اللجنة في مرحلة ثانية دراسة ملاحظات ومقترحات الأجهزة العربية حول نفس المحور الثالث من الخطة الاستثنائية المقترحة.

وتعلقت المقترحات أساسا بالاستفادة من مخرجات برنامج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد التي تم تنفيذه بالتعاون مع المنظمة العربية، وكذلك بعدم الاقتصار على الهدف الثالث المتعلق بالصحة، وتحليل الإنفاق في القطاع الصحي ورصد اعتمادات جديدة لمواجهة الجائحة، إضافة إلى حصر الدول العربية العاملة في ظروف صعبة.

وعرض ممثل الأمانة العامة مقترح تنظيم ويبينار تحت عنوان " أثر أزمة كوفيد-19 على دور الاجهزة العربية في تنفيذ الاجندة 2030" الذي تم برمجة تنظيمه من قبل الأمانة العامة بتاريخ 18 جوان/يونيو 2020 حول تحديد الأولويات في برمجة الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وصيغ التركيز على الهدف الثالث المتعلق بقطاع الصحة، ووافقت اللجنة على إدارة الويبينار على أن يتم تأجيل انعقاده إلى شهر جويلية/يوليو.

III- ضبط الخطة الاستثنائية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة العربية:

في ختام النقاش حول البند الثاني اتفق أعضاء اللجنة على إدراج الأنشطة الآتي ذكرها بالخطة الاستثنائية:

1- تنفيذ البرنامج الذي اقترحته اللجنة في اجتماعها الأول والمزمع تنفيذه بالتعاون مع مبادرة الانتوساي للتنمية على الهدف الثالث المتصل بقطاع الصحة باستعمال النموذج الجديد للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي أصدرته هذه الأخيرة (ISAM)،

2- دراسة وتحليل أهم المؤشرات المستخدمة في القطاع الصحي والتي يمكن استخدامها كمعايير في برامج ومهام التدقيق في هذا المجال وتجميعها في إطار قاعدة بيانات،

3- تنظيم ويبينار حول المعيار (إيساي 1620) المتعلق بالاستعانة بخبير من خلال تقديم الجانب النظري للمعيار وتقاسم تجارب الأجهزة في مجال الاستعانة بخبراء وخاصة في قطاع الصحة،

4- إدارة الويبينار حول تحديد الأولويات في برمجة الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وصيغ التركيز على الهدف الثالث المتعلق بقطاع الصحة، على أن يتم تنظيمه خلال شهر جويلية/يوليو،

5- الاستفادة من المخرجات التي تضمنتها الورشات التدريبية التي نظمتها مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) بالتعاون مع المنظمة العربية حول رقابة أداء الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد والذي استعرض تجارب الأجهزة العليا للرقابة المشاركة فيما يتعلق برقابة أداء الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد في بعض القطاعات وخاصة منها قطاع الصحة.

كما قررت اللجنة الأخذ بعين الاعتبار المقترحات الأخرى المتعلقة ب عدم اقتصار تدخّل المنظمة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على القطاع الصحي وتركيز أهداف التنمية المستدامة على الجانب الاجتماعي والاقتصادي والنظر فيها في الاجتماع المخصص لتحديث خطة اللجنة للفترة 2020-2022.

IV- توزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة

بعد تحديد الأنشطة، تم باقتراح من السيد/ عبدالله علي الشيتان (رئيس اللجنة) الاتفاق على أن يتم توزيع مهام تنفيذ هذه الأنشطة بين أعضاء اللجنة (**المرفق رقم 2**)، وتقرر تشكيل فريقي عمل لتنفيذ المشاريع وفق الآتي:

- الفريق الأول: برئاسة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لسلطنة عمان وعضوية ديوان المحاسبة بدولة قطر وديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية ومحكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

- الفريق الثاني: برئاسة ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وعضوية كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

البند الثالث: تحديد مكان وموعد انعقاد الاجتماع القادم

بعد النقاش، تم الاتفاق على تخصيص الإجتماع القادم لتحديث كل من خطة اللجنة للفترة 2020-2022 وبرنامج عملها لسنة 2020. وتمّ إرجاء تحديد موعد ومكان الاجتماع إلى تاريخ لاحق حسب تطور الظروف المتعلقة بجائحة كوفيد-19 .

وفي نهاية الاجتماع قدم رئيس اللجنة الشكر لأعضاء اللجنة وممثلي الأمانة العامة لما بذلوه من جهود لتسهيل أعمال اللجنة وحثهم على المضي قدما في تنفيذ الخطة التي تم اقرارها.

مقرر اللجنة	رئيس اللجنة
السيد/ حسام الدين القزي	الأستاذ/ عبدالله علي الشيتان
(مكلف بمهمة بالأمانة العامة)	

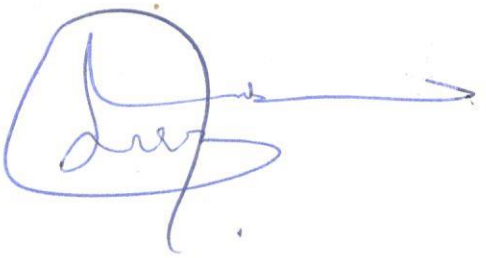

المرفقات

المرفق رقم 1

الجهاز	المقترحات المرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة	رأي اللجنة
الجهاز المركزى للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	**المحور الثالث: تركيز تدخلات المنظمة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على الهدف الثالث المتصل بقطاع الصحة.** يتفق الجهاز مع ما ورد بهذا المحور من إجراءات ويضيف أنه يمكن الاستفادة من التطبيقات التي تضمنها البرنامج التدريبي الذي نظمته مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) بالتعاون مع المنظمة العربية حول رقابة أداء الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد والذي استعرض تجارب الأجهزة العليا للرقابة المشاركة فيما يتعلق برقابة أداء الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد في بعض القطاعات وخاصة منها قطاع الصحة.	**- الموافقة على المقترح**
الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية	**المحور الثالث: تركيز تدخلات المنظمة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على الهدف القائم المتصل بقطاع الصحة:** إضافة للمقترحات الموجودة: • عدم اقتصار تدخّل المنظمة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بالقطاع	**- <u>سيتم أخذها بعين الاعتبار في تحديث</u>**

	الصحي وتركيز أهداف التنمية المستدامة على الجانب الاجتماعي والاقتصادي والذي له الدور الأكبر في صيانة كل الإجراءات الاحترازية أو التأثير على توقيتها وحجمها ونطاقها مما يضمن باستمرار وظائف الدولة الأساسية ويحدث فارقا في حياة المواطنين. • تحليل الإنفاق للقطاع الصحي بشكل دقيق من خلال الموازنات الصادرة باعتمادات ذلك القطاع والملاحق التي تم بموجبها إضافة ورصد اعتمادات جديدة لمواجهة الجائحة والمناقلات التي تمت على اعتمادات الموازنة الأصلية نتيجة الظروف الاستثنائية والتأكد من تحقيق النفقات الحكومية لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية وتحقيق الأهداف النهائية بأقل المدخلات والتكاليف. • توفير البيانات المتعلقة بالقطاع الصحي بشكل دقيق من حيث عدد الإصابات وعدد حالات الشفاء وعدد الوفيات بالإضافة الى المعلومات المتعلقة بالإعداد التي دخلت الى المشافي وخرجت منها.	**الخطة 2020-2022** **- عدم المو افقة (رقابة مالية كباقي الرقابات المالية)** **- المو افقة على المقترح مع أخذها بعين الاعتبار في النشاط الثاني**
ديوان المحاسبة بدولة قطر	**لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة** يُقترح أن تتولى هذه اللجنة المهام التالية بالإضافة إلى ما تقترحه اللجنة نفسها من مهام أو مقترحات بشأن التعامل مع جائحة كورونا: • عمل دراسة لحصر الدول العربية العاملة في ظروف صعبة حتى من قبل الأزمة والعمل على مساندتها من قبل المنظمة العربية والجهات المانحة بالتنسيق مع الأمانة العامة.	**- أشار ممثل الأمانة العامة إلى أنّ المنظمة تتعاون حاليا حول الموضوع مع مجموعة العمل المختصة وتم تنظيم ورشة في الغرض في نهاية سنة 2019. وهنالك أيضا تبادل خطابات مع مبادرة تنمية الانتوساي حول الجزء الثاني من برنامجها لدعم الأجهزة الناشطة في مناخ صعب**

ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق	**المحور الأول:** • إضافة مقترح حول قيام لجنة بناء القدرات بالتنسيق مع لجنة التنمية المستدامة بتحديد برامج تدريبية تنفذ عن بعد تركز مواضيعها على أساليب تدقيق الإجراءات المتخذة لمواجهة الأوبئة سواء من ناحية تدقيق المبالغ المصروفة أو الإجراءات التنظيمية المنفذة على مستوى الجهات الرسمية والساندة. • نقترح أن تشمل هذه المواضيع عمليات فحص وتقييم السياسات والبرامج والإجراءات الحكومية وتأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة لا سيما أن هذه الأهداف هي أهداف شاملة، على سبيل المثال (تأثيرات جائحة كورونا على المخرجات الصحية/ الهدف الثالث: الصحة الجيّدة) أو (أثر جائحة كورونا في إغلاق المدارس والتعلم عن بعد ومدى فعاليته وأثره على العملية التعليمية / الهدف الرابع: التعليم الجيّد) ... الخ من أهداف التنمية المستدامة الـ (17) هدف رئيسي و (169) هدف فرعي. **المحور الثالث:** بخصوص ما ورد في المحور الثالث، فنشير إلى أنه بالرغم من أهمية الهدف الثالث والتأثير المباشر لجائحة كورونا على المخرجات في القطاع الصحي إلا أننا نرى أن ترتكز برامج المنظمة على الأهداف التنموية الأخرى التي تأثرت بجائحة كورونا مثل (الهدف رقم 1/ القضاء على الفقر) حيث تمثل تأثير الجائحة في أمور عدة منها على سبيل المثال فقدان الدخل بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود والأسر المهمشة ووقوعها تحت خط الفقر، وهنا يستوجب مراجعة وتقييم السياسات الحكومية في التخفيف من أثر ذلك وغيرها من التأثيرات.	**- سيتم أخذها بعين الاعتبار في تحديث الخطة 2020-2022** **- سيتم أخذها بعين الاعتبار في تحديث الخطة 2020-2022** **- سيتم أخذها بعين الاعتبار في تحديث الخطة 2020-2022**